

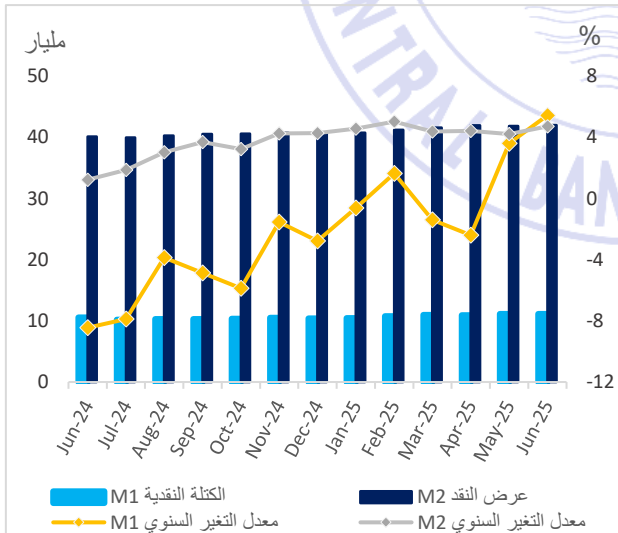
أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.57 مليار دينار ونسبة 5.4% لتبلغ قيمته نحو 11.11 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.54 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لارتفاع رصيد كل من الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.51 مليار دينار ونسبة 5.7% لتصل قيمته نحو 9.44 مليارات دينار، ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.07 مليار دينار ونسبة 4.1% لتصل قيمته نحو 1.68 مليار دينار.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2



نشرة موجز

تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

يونيو 2025

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية يونيو 2025 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

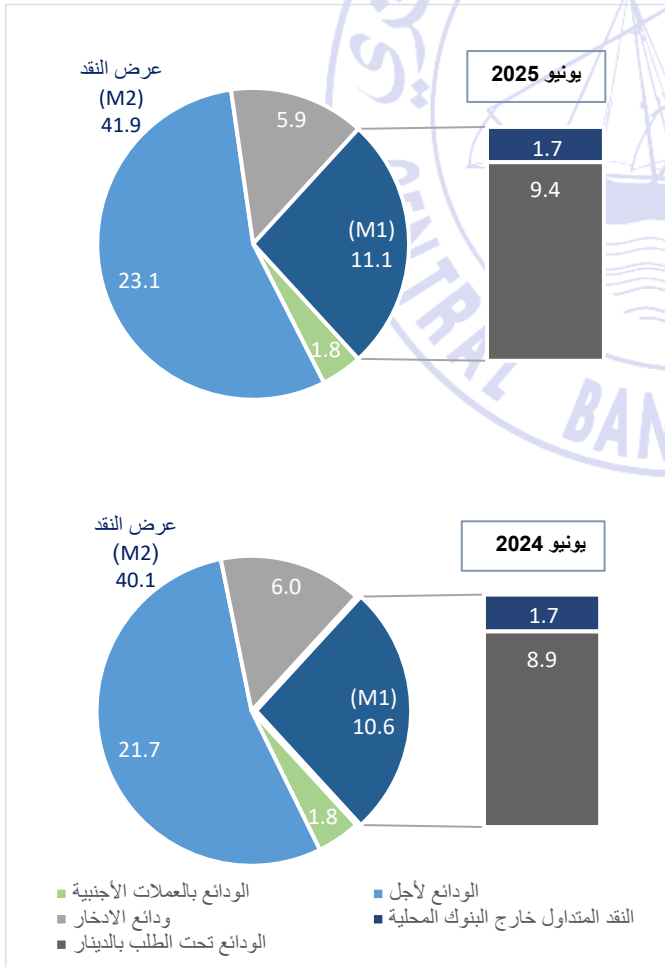
- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 4.7% لتبلغ قيمته نحو 41.98 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 8.70 مليارات دينار ونسبة 9.8%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 1.24 مليار دينار ونسبة 9.3%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 3.05 مليار دينار ونسبة 6.3%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.06 مليار دينار ونسبة 4.2%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.82 مليار دينار ونسبة 4.7%.
- تراجعت قيمة إجمالي المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية بنحو 0.62 مليار دينار ونسبة 5.2% في نهاية الربع الثاني 2025 مقارنةً بنهاية الربع المقابل من العام السابق، وذلك لا يشمل معاملات "ومض".

عرض النقد (M2):

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية يونيو 2025 جاء كنتيجة لارتفاع في كل من صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.15 مليار دينار وبنسبة 4.4% (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1.24 مليار دينار وبنسبة 9.3%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.09 مليار دينار وبنسبة 0.7%)، وصافي الموجودات المحلية بنحو 0.73 مليار دينار وبنسبة 5.2%.

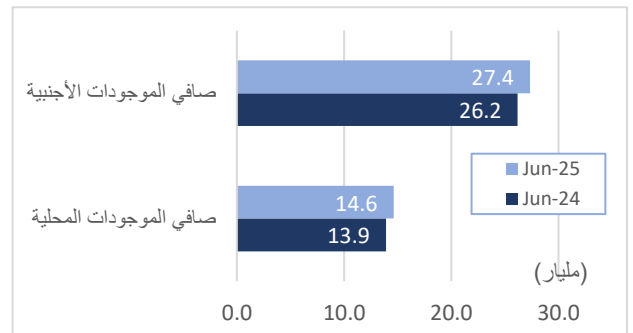
سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.88 مليار دينار وبنسبة 4.7% لتبلغ قيمته نحو 41.98 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل نحو 40.10 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع رصيد كل من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.31 مليار دينار وبنسبة 4.4%، والكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.57 مليار دينار وبنسبة 5.4%.

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد



وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2

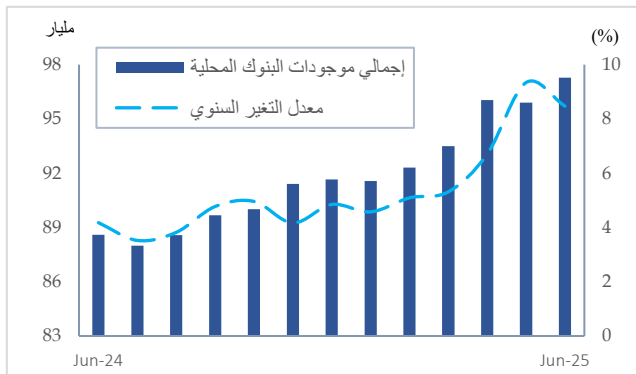


المقابل، سندات البنك المركزي والتورق المقابل)، بنسبة بلغت نحو 10.2%.

هذا، وتُمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 50.5% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية يونيو 2025، مقابل نسبة بلغت نحو 52.1% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 31.4% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية يونيو 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 28.8% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من الاستثمارات الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والودائع لدى بنوك أجنبية والموجودات الأخرى بنحو 24.7%، و23.9%، و19.2%، و16.6% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع أرصدة قروض للبنوك الأجنبية بنحو 5.3% من جهةٍ أخرى.

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية

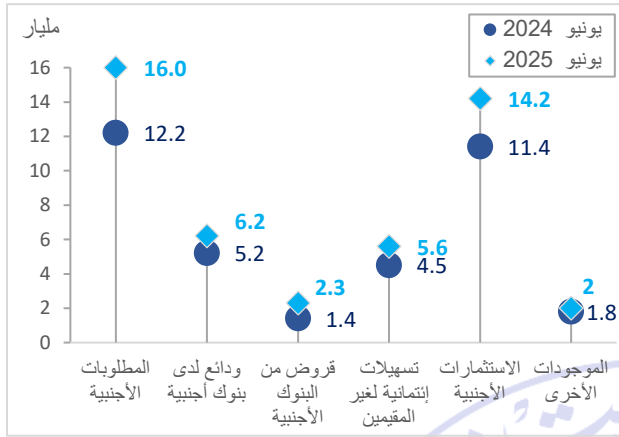


ثانياً: التطورات المصرفية
(على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 8.70 مليارات دينار وبنسبة 9.8% لتبلغ قيمته نحو 97.28 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 88.59 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 5.04 مليارات دينار وبنسبة 19.8% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 30.54 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.97 مليار دينار وبنسبة 6.4% لتصل إلى نحو 49.11 مليار دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 0.62 مليار دينار وبنسبة 40.2% لتصل إلى نحو 2.16 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 0.45 مليار دينار وبنسبة 114.0% لتصل إلى نحو 0.84 مليار دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بقيمة 0.13 مليار دينار وبنسبة 3.6% لتصل إلى نحو 3.73 مليارات دينار، وقروض للبنوك بقيمة 0.07 مليار دينار وبنسبة 7.1% لتصل إلى نحو 1.11 مليار دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة المطالب على البنك المركزي (التي تشمل النقد بخزائن البنوك المحلية، وودائع تحت الطلب، وودائع لأجل والتورق

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية



ومن جانب آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 1.24 مليار دينار وبنسبة 9.3% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 14.57 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل ما يعادل نحو 13.33 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع للارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 5.04 مليارات دينار وبنسبة 19.8% من جهة، والتراجع في رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 3.80 مليار دينار وبنسبة 31.2% من جهة أخرى.

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

نحو 2.39 مليار دينار وبنسبة 8.1%، لتبلغ قيمته نحو 32.12 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل نحو 29.72 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من شراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.87 مليار دينار، وبنسبة 24.3%)، والعقار والإنشاء (0.75 مليار دينار، وبنسبة 6.0%)، والخدمات الأخرى (0.41 مليار دينار، وبنسبة 11.8%)، والتجارة (0.30 مليار دينار، وبنسبة 8.4%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.07 مليار دينار، وبنسبة 4.6%).

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 3.05 مليار دينار وبنسبة 6.3% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 51.69 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل نحو 48.65 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 78.6%، و21.4% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته

بنحو 0.79 مليار دينار وبنسبة 13.5% لتبلغ قيمته 6.65 مليارات دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل 5.86 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في رصيد ودائع الحكومة بنحو 0.55 مليار دينار وبنسبة 11.2% لتبلغ قيمته نحو 4.40 مليارات دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل نحو 4.95 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

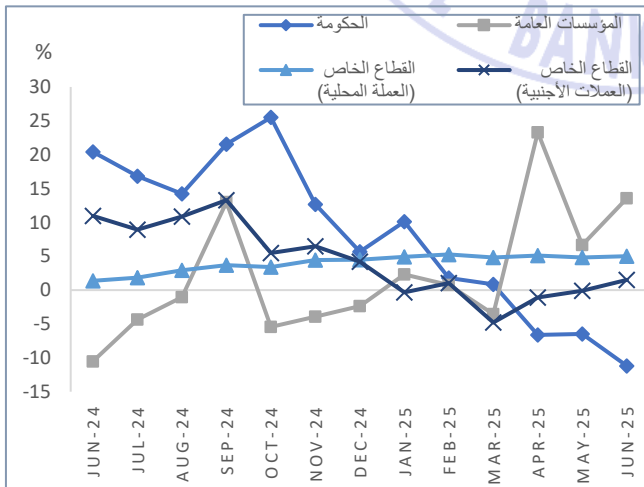
هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 41.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يونيو 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 6.8% و4.5% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يونيو 2025.

ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.08 مليار دينار، وبنسبة 4.7%)، بالإضافة إلى التراجع في الخدمات العامة بنسبة 5.2% في نهاية يونيو 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

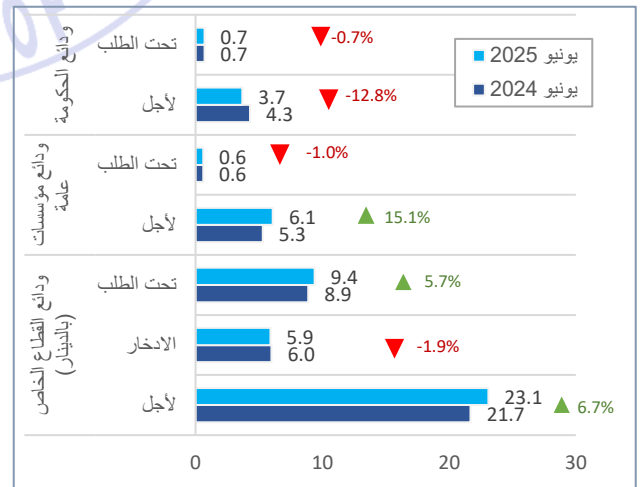
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.06 مليار دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمته نحو 51.35 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل نحو 49.30 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع في رصيد كلٍ من ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.82 مليار دينار وبنسبة 4.7% حيث بلغت قيمته 40.31 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 مقابل نحو 38.49 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع المؤسسات العامة

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع



الشكل (6): تطور أرصدة الودائع



4. تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

ويعزى ذلك الانخفاض لانخفاض كل من المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية (بقيمة 0.44 مليار دينار وبنسبة 9.0% لتبلغ نحو 4.42 مليار دينار)، ومعاملات أجهزة السحب الآلي (بقيمة 0.27 مليار دينار وبنسبة 10.5% لتبلغ نحو 2.26 مليارات دينار) من جهة، وارتفاع أجهزة نقاط البيع (بقيمة 0.08 مليار دينار وبنسبة 1.7% لتبلغ نحو 4.79 مليارات دينار) من جهة أخرى.

هذا وقد بلغت قيمة المعاملات المنفذة من خلال ومض في نهاية الربع الثاني 2025 نحو 2.0 مليار دينار، بارتفاع 0.04 مليار دينار وبنسبة 24.8% مقارنة بالربع الأول 2025.

بلغت قيمة إجمالي المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية نحو 11.47 مليار دينار في نهاية الربع الثاني عام 2025 (منها 10.72 مليار دينار باستخدام البطاقات البلاستيكية داخل دولة الكويت، و0.75 مليار دينار خارج دولة الكويت) مقابل نحو 12.10 مليار دينار في نهاية الربع الثاني المقابل من العام السابق، أي بانخفاض قيمته 0.62 مليار دينار ونسبته 5.2% فيما بين الربعين

الشكل (8): تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية

